المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجوء السوري على الأردن 2011 – 2018
اسم الكاتب: قيس منذر الخطيب، د. مازن العقيلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8059
تاريخ الاسترداد: 2025/06/08 14:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجوء السوري على الأردن ٢٠١١-٢٠١٨

قيس منذر الخطيب *

د. مازن العقيلي

تاريخ تقديم البحث:٢٠١٨/٤/٢٤م. **تاريخ القبول:٢٠١٨/٨/٢٧م.**

ملخص

طرح البحث تساؤلين: (ما هي الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأردن؟، وما هي الآثار الاجتماعية لهذا اللجوء؟).

فكانت الفرضية: "أن اللجوء السوري قد سبب آثاراً سلبية كبيرة على الأردن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وانعكس ذلك على المصالح الجيو استراتيجية الأردنية، وخلق تحديات اقتصادية واجتماعية إضافية على الأردن".

لذا اعتمدت الدراسة على منهجين: (الوصفي التحليلي، ومستويات التحليل)، وتم تقسيم البحث إلى: مقدمة: تضمنت دور الأردن الإنساني منذ تأسيسه باستقبال الهجرات تجسيداً لمبادئ الثورة العربية الكبرى، واستقباله لحوالي (مليون و٤٠٠ ألف) لاجئ سوري منذ بداية الأزمة. أما المبحث الأول: فأورد الآثار السلبية الكبيرة للجوء السوري على الأردن في مختلف المجالات الاقتصادية، وتضمن المبحث الثاني: ما أسهم به اللجوء السوري من تفاقم وارتفاع المشاكل الاجتماعية وزيادة أعداد الجرائم، وأبرز السلوكيات السلبية والإجرامية التي برزت نتيجة هذا اللجوء وفي أي المحافظات. والخاتمة تضمنت النتائج وإثبات صحة الفرضية، والتوصيات للتعامل مع هذه الأزمة ونتائجها وتبعاتها.

* **كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات، الجامعة الأردنية.**

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

The Economic and Social Effects of the Syrian Refugees on Jordan 2011-2018

Qais Monther Al-Khatueb
Prof. Mazen Al-Oqaili

Abstract

This research intends to answer two questions; "What are the economic effects of the Syrian refugees on Jordan?" and "What are the social effects of them on Jordan?"

The research hypothesis: "The Syrian Refugees has caused great negative effects on Jordan in both economic and social terms. This has been reflected in Jordan's geo-strategic interests and caused the creation of additional economic and social challenges for Jordan".

So it depended on two methodologies: (The Descriptive Analytical and The Levels of Analysis). According to that, the research divided into:

Introduction: includes the humanitarian role of Jordan since its establishment, as an embodiment of the Great Arab Revolt principles. Currently, Jordan receives approximately 1.4 million Syrian refugees since the beginning of the crisis. First chapter: reportn on the significant negative impacts of Syrian Refuges on Jordan in deferent economic aspects, second chapter: includes effects of the refugees' influx on the exacerbation of social problems, the negative social and criminal behavior engaged or caused by Syrian refugees. Conclusion: the results reached, and proves the research hypothesis, recommendations to overcome this crisis, its outcome and its consequences.

المقدمة:

لعبت المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام (١٩٢١م) دوراً إنسانياً بارزاً، اقليمياً بل ودولياً في استقبال العديد من الهجرات، حيث فتح الأردن أبوابه على مصراعيها لكل إنسان قصده، فآوى كل مظلوم أو مقهور مطارد، فاراً من بلده بدينه أو عرضه أو ماله ونفسه يطلب العون والحماية، وذلك تجسيداً لمبادئ الثورة العربية الكبرى، التي تنير مشاعلها هذه البلاد بقيادتها على مر العصور وتتخذ من هذه المبادئ عقيدة للدولة الأردنية ورسالة قيادتها، وإذا ما عدنا لتاريخ الأردن الحديث فيما يتعلق بتقبل اللجوء إليه نجد أنه متعدد ومتنوع ومستمر، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما أطلق على الأردن بأنه "ملاذ الفارين"، فتنوع من قصده بين "مهاجر" يقصد الأمان (دون أن يأخذ صفة اللاجئ بأبعاده السياسية والقانونية والاجتماعية ليصبح أحد مكونات المجتمع) أو زائر مرتحل، وبين "لاجئ" (بكل ما يعنيه هذا المصطلح من أبعاد) كوضع مؤقت ينتظر العودة لوطنه في يوم من الأيام.

وعليه فإنه لم يقتصر الأمر على استقبال اللاجئين من الفلسطينيين عامي (١٩٤٨ و١٩٦٧م) بل استقبل الأردن أيضاً هجرات الشركس والشيشان هرباً بدينهم وعقيدتهم مطلع القرن الميلادي الماضي وكذلك الأرمن، كما استقبل الأردن قادة الثورة السورية ضد الاستعمار الفرنسي بعد معركة ميسلون (١٩٢٠م)، ومن بعدهم اللاجئون اللبنانيون، ففي عام (١٩٧٤م) وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية استقبل الأردن العديد من اللاجئين والوافدين اللبنانيين من الأسر و رجال الأعمال وغيرهم، ولكن اللجوء اللبناني للأردن لم يستمر طويلاً، وانتهى بالهجرة أو الانتقال خارج الأردن. (الوزني: ٢٠١٣: ٨)

وقد اختلفت التقديرات حول الرقم الحقيقي لمحصلة اللاجئين إلى الأردن إثر الأزمة العراقية وسقوط بغداد (٢٠٠٣م)، وهناك عدة تفسيرات لهذا الاختلاف حسب تقرير مجموعة أزمات الشرق الأوسط أن من اللاجئين العراقيين ما زالوا مترددين في التسجيل على أنهم لاجئون، تخوفا من ردود فعل الحكومات في البلدان المستقبلة لهم، وغير مرتاحين لأية ملاحظات سلبية، مفضلين البقاء زوارا مؤقتين في حين قد تفتقر الحكومات المضيفة إلى قابلية مؤسساتها إلى تتبع القادمين والمغادرين من وإلى أراضيها، أو الفشل في الإحاطة الشاملة بهم، وذلك إما الفشل إداري وعدم الكفاءة.

وبحسب تقرير موجز تابع لمنظمة العفو الدولية فإن النزاع المسلح الداخلي الدائر في سوريا يزيد من تدفق اللاجئين الذين يبحثون عن الأمان في الخارج، حيث فر ما يقارب ١,٣ مليون لاجئ من سوريا إلى البلدان الأخرى حتى عام (٢٠١٣م)، لا سيما تركيا والأردن ولبنان والعراق، ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، هناك ٤٣٧,٢٠٥ لاجئاً سورياً مسجلين أو بانتظار التسجيل في ٢١ نيسان ٢٠١٣م. (منظمة العفو الدولية: ٢٠١٣: ٦)

وازداد عدد اللاجئين السوريين بسرعة كبيرة وزاد عدد الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، وسبب استقبال المزيد من اللاجئين تداعيات سلبية على حياة المواطنين الأردنيين، فقد أبدوا استياءهم من تفاقم المشكلات والتحديات إثر تزايد أعداد اللاجئين، ففي استطلاع للرأي قام به مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية حول الأزمة السورية عام (٢٠١٢م)، أظهر أن غالبية الأردنيين (ثلثي العينة) كانوا ضد استمرار استقبال اللاجئين السوريين، ونتج عن استطلاع الرأي الذي قام به المركز، أن محافظة المفرق (بنسبة ١٢%) كانت الأقل موافقة لاستمرار استقبال اللاجئين السوريين في الأردن، ومن ثم كانت محافظة معان بنسبة (١٣%)، ومن بعدها كانت محافظة العقبة بنسبة (١٦%)، ويعتقد معظم أفراد العينة وبنسبة (٦٧%) أن وجود اللاجئين السوريين خارج المخيم المقرر لهم يهدد أمن الأردن واستقراره، وأن نسبة (٨٠%) من أفراد العينة يعتقدون أن وجود اللاجئين السوريين في الأردن يزيد من الضغط الاقتصادي للمواطنين، وما نسبته (٨٦%) من أفراد العينة يعتقدون أن وجود اللاجئين السوريين أدى إلى زيادة الضغط الخدماتي على الحكومة (مركز الدراسات الاستراتيجية: ٢٠١٢: ٣)

وفي الأول من شباط ٢٠١٧/٢م نشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن إحصائيات جديدة تظهر عدد اللاجئين العراقيين والسوريين المسجلين لدى المنظمة في الأردن، وقال المتحدث باسم المفوضية على بيبي: "إن هذه الاحصائيات لا تعكس أبداً الأعداد الحقيقية للاجئين في الأردن، وإنما هؤلاء مسجلون لدى المفوضية كلاجئين مقيمين على الأراضي الأردنية"، وجاء في الإحصائيات بأن عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المنظمة في الأردن بلغ حتى تاريخه (٦٥٥,٧٣٢) ألف لاجئ سوري مقيم في الأردن. وأظهرت هذه الاحصائيات أي المحافظات الأكثر تمركزاً للاجئين السوريين في الاردن، حيث جاءت العاصمة عمان في المقدمة بـ ١٨٠ ألف لاجئ سوري مقيم بها، يليها محافظة إربد بـ ١٣٦ الفاً، يليها المفرق بـ ٧٩ ألف لاجئ، من ثم مدينة الزرقاء بـ ٤٨ ألف لاجئ سوري. (مدار الساعة: ٢٠١٧/٢/١)

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل استمر الأردن في استقبال اللاجئين السوريين حتى الهجوم المسلح الذي قام به الجيش السوري وحلفائه على درعا نهاية حزيران ٢٠١٨/٦م حيث اضطر الأردن أن يغلق حدوده ويمنع تدفق اللاجئين، واكتفى بمساعدة النازحين على الحدود الأردنية السورية على أراضيهم وامتنع عن استقبالهم، وهي المرة الأولى منذ بداية الأزمة السورية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث بشكل عام في بيان الآثار الناجمة عن اللجوء السوري على الأردن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تقسيم هذه الأهمية إلى:

- علمية: محاولة للمساهمة في دراسة بحثية تحدد الآثار الناجمة والمترتبة عن لجوء السوريين على الأردن بشكل خاص من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، تعتمد المنهجية العلمية في دراسة في هذه الآثار، وتقدم نتائج علمية يمكن استخدامها من قبل الأكاديميين في دراسات متقدمة في هذا المجال، وطرح الحلول المقترح للتعامل مع هذه الأزمة.
- عملية: إلقاء الضوء على الآثار المترتبة من اللجوء السوري على الأردن اقتصادياً واجتماعياً وأبعاد هذه الآثار من الناحية العملية، بشكل يمكن الاستفادة منها في التعاطي مع هذه الأزمة رسمياً وشعبياً بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني، وتقديم معلومات يمكن الاستفادة منها عملياً في وضع حلول مقرتحة لمعالجة هذه الآثار أو الحد والتخفيف منها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الأردن والتي سببها اللجوء السوري خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨م، في ظل الاهتمام الدولي بقضية اللاجئين التي تزايدت كظاهرة نتيجة اتساع بؤرة وحجم الصراع في سوريا من جهة، والأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأردن ويعاني منها من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في بيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن اللجوء السوري على الأردن، وتداعيات هذه الآثار على التحديات التي يواجها الأردن (اقتصادياً، واجتماعياً).

أسئلة البحث:

- ما هي الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأردن؟
- ما هي الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأردن؟

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية (أن اللجوء السوري قد سبب آثاراً سلبية كبيرة على الأردن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وانعكس ذلك على المصالح الجيو استراتيجية الأردنية، وخلق تحديات اقتصادية واجتماعية إضافية على الأردن).

منهجية البحث:

ستقوم الدراسة بتحليل ودراسة الوثائق الرسمية والمراجع الرئيسية والدراسات ذات الصلة، والتي تتضمن المعلومات والاحصائيات الرسمية والتحليلات المتعلقة بالنتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية

على الأردن والتي سببها اللجوء السوري خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨م، وعليه فإن هذه الدراسة ستعتمد على المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية؛ لأنها ستعمد إلى التحليل والتفسير وليس الوصف فقط، فهي تنطلق من تصور نظري للظاهرة السياسية موضوع الدراسة يسمح بتحليلها على أساس فرضيات الدراسة والعلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة، وبناءً عليه تتطلب طبيعة هذه الدراسة استخدام أكثر من منهج، فبالاضافة للمنهج الوصفي التحليلي (لما تتطلبه من وصف للدراسات والحقائق والأرقام وتحليلها لمناقشة فرضية الدراسة)، فستعتمد أيضاً على منهج مستويات التحليل، وفق مبدأ التكامل المنهجي للوصول بالدراسة إلى تحقيق أهدافها، وفيما يلي كيفية توظيف هذه المناهج في الدراسة: منهج مستويات التحليل :(Level-of-analysis Approaches, Waltz): لقد اعتمدت المدرسة الواقعية في دراستها للظاهرة السياسية على مستويات التحليل الثلاثة وهي: (النظام الدولي، الدولة، والقيادة والفرد)، حيث تبنت الواقعية الكلاسيكية المستوى الثالث وهو الفرد (ميكافللي و وهوبز)، بينما اعتمدت الواقعية الجديدة (مورغانثاو) في تبني المستويين الثاني والثالث، فيما تبنت الواقعية الجديدة البنيوية (والتز) مستويات التحليل الثلاثة. لذا يعتبر هذا المنهج من أكثر المنهاج الملائمة لدراسة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول ولهذه الدراسة، نظرا للمنهجية الشمولية التي يتمتع بها هذا المنهج والتكامل في تحليل الظاهرة السياسية من مستوى التحليل الكلي (Macro) وهو المعني في التركيز على النظام الدولي والإقليمي، ثم إلى مستوى التحليل الجزئي (Micro) وهو المعني في التركيز على المستوى الوطني أو على المستوى الفردي وخاصة صناع القرار. (جندلي: ٢٠٠٧: ١٦٧)

لقد ساهم المفكر كينث والتز (K.Waltz) أحد رواد ومؤسس المدرسة الواقعية الجديدة البنيوية (Neo-Realism) في تقديم تحليل للعلاقات الدولية باعتماد ثلاثة مستويات لبناء نظرية لتحليل النظام الدولي وتوازن القوى، فقد اعتمد على النظام الدولي (الكلي) كمستوى أساسي للتحليل، وعلى الدولة (الجزئي) كمستوى ثانوي للتحليل، على اعتبار أن الدول تتميز عن بعضها البعض على أساس القوة لا على أساس الوظيفة، رغم إدراكه بوجود ثلاثة مستويات للتحليل (جندلي: ٢٠٠٧: ١٨٤)، من خلال كتابه المعنون بـ(الإنسان الدولة الحرب) وفيه استعرض ما أسماه الصور الثلاثة images التي ترد ضمنها معظم التحليلات عن السياسة الدولية (جندلي: ٢٠٠٧: ١٨٦)، وهي:

١- الأفراد والقيادة (Individual Leadership).

٢- الدولة (States).

٣- النظام الدولي (The international System).

بعد دراستنا لمستويات التحليل يمكن الجزم بالأهمية المنهجية للمدرسة الواقعية الجديدة، لاعتمادها على مستويات التحليل في دراسة العلاقات الدولية وسياسة التعامل مع اللاجئين السوريين، ومنطلق الدولة الأردنية في ذلك، وتفسير وتحديد آثار اللجوء السوري الاقتصادية والاجتماعية على الأردن، وانعكاساتها على سياسات الأردن المتعلقة بهذا الشأن وتعامله مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، فقد سمحت للباحث بالترتيب المنطقي للدراسة اعتمادا على أسس أكثر علمية، وبالتالي إمكانية الوصول إلى نتائج لها مصداقية تمكن من الإجابة على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفرضيتها.

المبحث الأول: تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني

يختزل الأردن في اقتصاده نمطا مثاليا لاقتصاد صغير مفتوح ارتبط منذ نشأته بمحيطه الإقليمي وبالفضاء العالمي، ومن المعلوم أن الاقتصاد اتسم دوما بسمتين أساسيتين انعكستا دوما على الوضع الاقتصادي السائد في البلاد و هما :شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد، وقد ترتب على السمة الأولى ارتكاز أهم أهداف العملية الإنتاجية في استغلال الموارد الشحيحة وتعظيم النفع منها، أما سمة صغر حجم الاقتصاد فقد تبلورت في الواقع الأردني في عدة حقائق جغرافية وديمغرافية واقتصادية، فالمساحة الجغرافية للبلاد وعدد السكان تعتبر صغيرة نسبيا إذا ما قُورنت بالعديد من الدول في الجوار الإقليمي المحاذي لحدودها وكذلك على المستوى الدولي، أما من المنظور الاقتصادي فإن صغر حجم الاقتصاد إنما يتمثل بعلاقات الاقتصاد بالعالم الخارجي حيث أن القرينة على ذلك تتمثل بكون الاقتصاد متلق للسعر في مجال تجارته الخارجية من صادرات وواردات، وبناء على التوصيف السابق من حيث شح الموارد وصغر حجم الاقتصاد بات أمر ارتباط الاقتصاد الأردني بالنسقين الإقليمي والدولي أمرا لا مفر منه لتحقيق أهدافه التنموية وإشباع حاجاته الأساسية. (الوزني: ٢٠١٣: ٣)

وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن الزيادة المفاجئة لديمغرافية سكان أي بلد ومنها عن طريق استقبال أعداد من اللاجئين، يزيد من فرصة ظهور العديد من الضغوطات والأعباء على الموارد الاقتصادية والخدمات والمرافق والبنى التحتية، وترى المفوضية بأن البلدان المضيفة منخفضة الدخل تقلق من تأثير اللاجئين على اقتصادها وبيئتها، فاستقبال اللاجئين يؤدي إلى زيادة المنافسة على الموارد النادرة مثل العمل وفرص توفير الدخل والتعليم والرعاية الصحة، بالإضافة إلى المنافسة على السلع الأساسية مثل الغذاء، والوقود ومياه الشرب ومواد البناء. (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ١٩٩٧: ٧١)

وأيضاً بحسب منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة، فإن استقبال اللاجئين السوريين أدى إلى تفاقم عبء الحالة الاقتصادية الصعبة أساساً في معظم البلدان المجاورة لسوريا، وأدى إلى تراجع الاقتصاد العام في هذه الدول (أي مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا)، فنجد أن قطاعات اقتصادية مختلفة قد تأثرت سلبا بسبب انقطاع مسار التجارة وتدهور الأمن القطري والإقليمي (كالصادرات والسياحة والنقل). (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ٢٠١٢: ٤)

ونجد أن كلفة اللجوء السوري قد أخذت تتضاعف على الأردن، حيث بلغت تكلفة استضافة اللاجئ الواحد حتى عام ٢٠١٢م قد وصلت إلى حوالي (٢٥٠٠) ديناراً أردنياً سنويا، وأن تكلفة اللاجئين السوريين خلال ذلك العام قد بلغت (٤٤٩,٩٠٢) مليون دينار أردني، في حين قدرت كلفتهم للعام الذي سبقه (٢٠١١م) بحوالي (١٤٠,٢٨) مليون دينار أردني. (سميران: ٢٠١٤: ٤)

وأكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الأشخاص في المناطق المجاورة لسوريا قد تأثروا من حيث متطلبات حياتهم اليومية التي كانت مرتبطة ومتفاعلة بصورة كبيرة مع المنطقة السورية والتي تشمل: (التجارة وعابري الحدود من الأقرباء والمزارعين والتجار الذين اعتادوا الحصول على بعض مدخلاتهم وبعض الخدمات الزراعية المدعومة من سوريا) ويواجهون خسارة كبيرة في الدخل وتدني المعيشة إثر زيادة سعر الإنتاج وفقدان أسواق منتجاتهم إثر الأزمة السورية. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ٢٠١٣: ٤٧)

لقد تأثر الأردن اقتصادياً بشكل كبير من الصراع في سورية، حيث استقبل الأردن حوالي ١,٤ مليون لاجئ سوري منذ بداية الأزمة عام ٢٠١١م حتى شهر تشرين أول ٢٠١٧/١٠م، وتأثرت الصادرات الأردنية سلباً وبشكل كبير نتيجة إغلاق الحدود الأردنية مع سورية، حيث قدر الأردن كلفة استقباله للاجئين السوريين ما يزيد عن (١٠ مليارات و ٣٠٠ مليون دولار أمريكي)، حسبما أعلنت وزارة الخارجية الأردنية في العاشر من تشرين الأول ٢٠١٧/١٠م. (العساف: تقرير: ٢٠١٧/١٠/١١)

وللوقوف على أهم التأثيرات في الاقتصاد الأردني نتيجة اللجوء السوري، نستعرض المجالات الاقتصادية الأكثر تأثراً وهي:

أولاً: القوى العاملة:

تعد البطالة في مقدمة المشكلات التي يعاني منها العالم ودول العالم الثالث بشكل خاص، إلا أن حجمها وأبعادها تتفاوت من دولة إلى أخرى، والبطالة مشكلة ينتج عنها مشاكل متنوعة، فتفشي البطالة في مجتمع سيؤدي لانتشار – حسب وجهة نظر بعض الباحثين–أمراض نفسية واجتماعية خطيرة في المجتمع كالجريمة والانحراف والعنف وضعف الانتماء واللامبالاة وغيرها من المشكلات، وهو ما يحدث خللاً في أمن المجتمع واستقراره. (الرفاعي: ١٩٩٢: ١٢٤)

ويعاني الأردن منذ عدة عقود من مشكلة البطالة، والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الشباب الأردني، حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسب البطالة في الأردن بنسبة كبيرة، حيث صرح مدير عام دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في ٢٠١٧/٧/١٩م بأن "معدل البطالة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ قد ارتفع إلى ١٨,٢%، أي ٣,٦% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٦، في حين بلغ بين الذكور ١٣,٩%، مقابل ٣٣% بين الإناث". (نعمات: تقرير: ٢٠١٧/٧/١٩)

لنجد أن نسب البطالة في ارتفاع مستمر، ففي مقارنة أخرى بأعوام سبقت نرى بأن البطالة في الأردن قد بلغت ما نستبه ١٤% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣ حسب دائرة الإحصاء العامة مع ارتفاع بلغ ٩% من عام ٢٠١٢ في الربع المماثل. (دائرة الإحصاءات العامة: ٢٠١٣)

إن زيادة عدد السكان الناجمة عن حركات اللجوء تؤدي إلى زيادة قاعدة القوى العامة في المنطقة المستقبلة للهجرة، لتمكنها من الحصول على قوة عمل مؤهلة ومدربة ذات أجور رخيصة نسبياً، وقابلة للتوظيف في مهن غير مرغوبة من قبل قوة العمل المحلية كأن تتصف هذه المهن بصعوبتها أو انخفاض أجورها أو أن تكون في مناطق بعيدة عن المدن والمرافق العامة والخدمات المختلفة (عثامنة: ٢٠٠٢: ٩)، فالنمو السكاني المستمر فضلاً عن المفاجئ بسبب اللجوء يؤدي إلى زيادة المعروض من القوى العاملة، مقابل فرص العمل المحدودة، مما يجعل القضية تدخل في إطار العرض والطلب الأمر الذي يؤدي إلى التحكم في مستوى الأجور بسبب كثرة العرض على الطلب، فتتدنى الأجور، وتظهر البطالة لدى مجموعة كبيرة من الأيدي الطالبة للعمل والاستخدام. (التل: ٢٠٠١: ٢١٤)

وأدت الموجات المتعاقبة من اللجوء والنزوح إلى الأردن إلى الزيادة من حجم الضغوط المختلفة في توفير فرص عمل للأردنيين، فالإعداد الكبيرة من الداخلين إلى سوق العمل الأردني (من غير الأردنيين) شكلوا ضغوطاً متواصلة على فرص العمل المتوافرة والتي تتصف بمحدوديتها، مما أدى إلى بروز ظاهرة البطالة واستمرار مستوياتها صعوداً، في ظل غياب البرامج والإجراءات المنظمة لسوق العمل، ومحدودية الاستثمار والمشاريع الجديدة القادرة على استيعاب الأيدي العاملة الجديدة الداخلة إلى السوق. (صالح: ٢٠٠٥: ٢٣)

ونتيجة للأزمة السورية فقد استقبل الأردن أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين الراغبين في الحصول على فرص عمل، فبحسب ما أعلنته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العاشر من كانون الثاني ٢٠١٧/١م، بأن عدد اللاجئين السوريين في الأردن، بلغ أكثر من ٦٥٥ ألف لاجئ مع نهاية عام ٢٠١٦، وورد على لسان المتحدث باسمها في عمان–الأردن: "سجل اللاجئون دون سن الـ ١٧، النسبة الأكبر من العدد الإجمالي؛ إذ وصلت ٥١,٢%، بعدد بلغ ٣٣٥ ألفًا و١٠٧، منهم

١٦٢ ألفًا و٩٦٠ إناث بنسبة ٢٤,٩%، والبقية ذكور". (تقرير المفوضية: وكالة "الأناضول" التركية: ٢٠١٧/١/١٠)

وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن الدول المجاورة للدولة السورية والتي استقبلت أعداداً من اللاجئين تأثرت بالمقام الأول بزيادة العمالة، وما يتبع ذلك من منافسة العمال المحلية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ٢٠١٣: ٤٧)، وهذا ما أكدته دراسة أجراها مركز الفنيق بعنوان "تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الأردني" حيث أظهرت أن اللاجئين السوريين مثلوا ضغطاً على مستويات الأجور باتجاه تخفيضها، استنادا إلى منطق العرض والطلب، "إذا أن العمالة السورية لديها استعداد للعمل بأجور منخفضة بسبب الظروف الصعبة التي يواجهونها، حيث وجد العديد من أصحاب العمل أنفسهم أمام إعداد كبيرة من طالبي العمل في مختلف المهن، الأمر الذي دفعهم إما لتخفيض أجور العاملين لديهم أو الاستغناء عن العديد منهم وتوظيف عمالة سورية بأجور أقل "(مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية: ٢٠١٣: ٧)

لقد لعبت الأزمة السورية مؤخراً دوراً بارزاً في ارتفاع نسبة البطالة في الأردن، ومن بين ذلك ما خلفه إغلاق الحدود مع سورية، حيث كان يعمل عدد كبير من الأردنيين من خلال التجارة ونقل البضائع بين البلدين، كما ساهمت الأزمة في تراجع الصادرات التي كانت تعتمد على النقل البري، الأمر الذي أدى إلى تراجع فرص العمل. (دائرة الإحصاءات العامة: تقرير الربع الأول من العام٢٠١٧)، وقد رافق ذلك زيادة في الأيدي العاملة غير الأردنية وعلى رأسها العمالة السورية، والتي -وبحسب ما أشارنا سابقاً- لديها استعداد للعمل بأجور منخفضة، مما جعل سوق العمل الأردنية تشهد خلال السنوات الماضية انفتاحاً على استقدام العمالة الأجنبية، حتى تجاوز عددهم المليون حتى منتصف عام ٢٠١٧م – وفق ما صرح به وزير العمل الأردني، والذي أشار إلى أن عدد العمال الحاصلين على تصاريح عمل خلال عام ٢٠١٦م بلغ ٣٥٣٣٤٤ عاملاً. (نعمات: تقرير:٢٠١٧/٧/١٩)

ويؤكد مختصون في مجال الرعاية والإشراف على اللاجئين أن نحو ٨٦% من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون تحت حد الفقر، بمعدل قدره ٦٨ ديناراً أردنياً للفرد شهرياً (ما يعادل ٩٦ دولاراً أمريكياً)، ويشير هؤلاء إلى أن ازدياد المعاناة الإنسانية للاجئين السوريين مع ازدياد أمد الصراع، زاد من نسبة الفقر والبحث عن وسائل لتخفيف المعانة، مما دفع حوالي ٣٠ ألف طفل سوري لاجئ في الأردن للانخراط في سوق العمل. (الدعمة: الشرق الأوسط اللبنانية: ٢٠١٦/١/١٠)

كما كشف (مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، ومقره جامعة اليرموك)، في دراسة رسمية أجريت في الربع الأول من عام ٢٠١٧م بأن اللاجئين السوريين قد استحوذوا على حوالي ٣٨ ألف فرصة عمل منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧/٤، أي ما نسبته ٤٠% من فرص العمل المطلوب توفيرها

سنوياً للعمالة الأردنية، وقال المركز بأن عدد السوريين الذين تم ضبطهم مخالفين لقانون العمل هو ٥٥٠٠ عاملاً، تم إعادة بعضهم لمخيم الزعَتري، كون المهن التي يعمل بها السوريون المضبوطين مغلقة على العمالة الأردنية. (تقرير: موقع الأردن الإخباري: ٢٠١٧/٤/٣)

ثانياً: التضخم:

يُعرف الاقتصاديون التضخم بأنه: "ظاهرة اقتصادية تنتج عن الارتفاع المستمر للأسعار والناجم عن اختلال التوازن بين (العرض المتاح من السلع والخدمات، والطلب عليها)، أي انخفاض القدرة الشرائية". وللتضخم آثار سلبية، فهو يعيد توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع بصورة غير عادلة، والمتضررون بالصورة الأكبر أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة وهم غالبية أفراد المجتمع، فتنخفض قدرتهم الشرائية، لأن دخلهم ثابت وخاصة مع استمرار ارتفاع الأسعار، وإذا ما حدث أن ارتفع دخلهم فإنه يرتفع ببطء شديد وبكمية لا تتناسب مع الارتفاع العام للأسعار، (مجلس التعاون لدول الخليج: ٢٠٠٨: ١٤)، وقد يفقد بعض الأفراد أعمالهم وينقطع دخلهم بصورة نهائية، ليقع أفراد المجتمع تحت ضائقة مالية وانخفاض مستواهم المعيشي وبالتالي تتأثر حياتهم وأمنهم الاجتماعي، مما يساهم بشكل أو بآخر في ظهور بعض المشكلات الاجتماعية (كالفقر والسرقة والجرائم والفساد وغيرها).

وفيما يتعلق بسورية الدولة المجاورة للأردن، فقد كانت تشكل حالة خاصة بالنسبة للاقتصاد الأردني، سواء في حجم التبادل التجاري معها والذي بلغ – حسب التقرير الخمسي الصادر عن غرفة تجارة عمان لسنة ٢٠١٣ – حوالي ٤٥٠ مليون دينار أردني أي ما يعادل ٦٣٠ مليون دولار أمريكي، كانت فيها الواردات من سوريا إلى الأردن أكبر من كمية الصادرات الأردنية الى سوريا، لكن بعد أول عام على اندلاع الثورة في سوريا انخفض مستوى التبادل التجاري إلى نحو ٢٨٠ مليون دينار أردني أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٧% في عام واحد فقط، كما أن الصادرات الأردنية إلى تركيا وأوروبا والتي كان ٦٠% منها يمر براً عن طريق الأراضي السورية، توقف ما كان منها عن طريق الدولة السورية بشكل كامل بعد اندلاع الأحداث وإغلاق معبر جابر الحدودي الذي يعتبر الطريق الحيوي الواصل بين الدولتين، الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الأردني، لا سيما قطاع المواد الغذائية والإنتاج الزراعي والملبوسات. (الشعراوي: ٢٠١٦: ٤)

لقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن تضخم الأسعار الناجم عن زيادة الطلب على الغذاء والخدمات الأساسية في الأردن نتيجة الأزمة السورية أدى إلى زيادة تكاليف بعض مصادر الغذاء، وبالتالي زيادة أسعار المواد الغذائية، ففي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢م ارتفعت أسعار الغذاء في الأردن (بشكل عام) بنسبة ٥%، لكنها بشكل خاص في: (اللحوم التي ارتفعت ١٤% ومنتجات الألبان ١٩% والسكر ١٢% والبيض ٣٠%)، كذلك شكلت استضافة اللاجئين عبئا كبيراً على كاهل العديد من

الأسر البلدان المجاورة ولا سيما (الرمثا واربد) في الأردن، (وعكار والبقاع) في لبنان. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ٢٠١٣: ٦)، كما أشارت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية إلى أن معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك) قد ارتفع حتى نهاية شهر أيلول ٢٠١٣/٩م بما نسبته ٦,١% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢، وحسب التقرير أن من أبرز مجموعات السلع التي ساهمت في الارتفاع هي مجموعة النقل التي ارتفعت أسعارها بنسبة ١٣% ومجموعة الوقود والإنارة التي ارتفعت بنسبة ٢٤,٣% ومجموعة الإيجارات التي ارتفعت بنسبة ٣,٩%، ومجموعة اللحوم والدواجن التي ارتفعت بنسبة ٥,٩%، ومجموعة الخضروات التي ارتفعت بنسبة ١٠,٩%. (دائرة الإحصاءات العامة: ٢٠١٣: ٢)

والأكثر تضرراً من المجتمع الأردني هم الذين يعيشون في نفس مناطق تجمعات اللاجئين السوريين خارج المخيمات، حيث يواجهون ما يواجهه اللاجئون من: (زيادة حادة في أسعار الإيجارات، تدني أجور العمال، ارتفاع أسعار المواد الغذائية الموجودة)، والأردنيون الذين يعيشون تحت خط الفقر هم الذين تأثروا بهذه العوامل مجتمعة أكثر من غيرهم (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: ٢٠١٣: ٥٠)، وقد ساهم تزاحم السكان في بعض المناطق إلى ارتفاع نسبة الطلب على شراء الأراضي والمساكن، وأدى إلى ارتفاع أثمانها وأجور أو تكاليف بنائها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أجور السكن بشكل يفوق الحالات العادية. (التل: ٢٠٠١: ٢١٤)

لقد أظهرت بيانات رسمية بأن معدل التضخم في الأردن خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٨م قد ارتفع بنسبة ٣,٧% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي ٢٠١٧، حيث جاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاعات في أسعار كثير من السلع الرئيسة التي تمس حياة المواطن الأردني اليومية بعد رفع الدعم عنها. وبحسب البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية منتصف شهر نيسان ٢٠١٨/٤، فإن مجموعات السلع التي ساهمت في الارتفاع هي: مجموعات النقل بنسبة ٨,٨%، والحبوب ومنتجاتها بنسبة ١٥,٥%، والتبغ والسجائر بنسبة ١٦,٧%. كذلك، ارتفعت أسعار الإيجارات بنسبة ٢,٩%، والوقود والإنارة بنسبة ٥,٥%. كما أشارت هذه البيانات إلى أنه قد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر آذار ٢٠١٨/٣، مقارنة مع الشهر السابق له بنسبة ٠,٤%، في حين ارتفع مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي بنسبة ٤,٤%. أما فيما يتعلّق بالرقم القياسي (الأساسي) لأسعار المستهلك لشهر آذار ٢٠١٨/٣، والذي يقاس (بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل)، فقد ارتفع ٢,٥%، مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي. وتأتي هذه الارتفاعات بعدما واصلت الحكومة الأردنية خطط إلغاء الدعم نهائياً عن السلع والخدمات، مع توجيه دعم نقدي مباشر للمستحقين من أجل تقليل تداعيات الآثار السلبية لهذا التوجّه، وتتوقّع الحكومة في فرضيات قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٨، أن تبلغ نسبة التضخم في المملكة للعام الحالي نحو ١,٥%. (تقرير: العربي الجديد-لندن: ٢٠١٨/٤/١٥)

وهنا نشير إلى أن الأردن لا زال يواجه الكثير من التحديات الاقتصادية التي كانت موجودة قبل تطبيق برنامج التسهيل الائتماني الممتد الذي تبناه الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. ومن أهم هذه التحديات: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع البطالة، خاصة في صفوف الشباب والإناث، إضافة إلى ارتفاع كلفة استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين التي أثرت في أوضاع المالية العامة، إذ أدت إلى زيادة عجز الموازنة وارتفاع الدين العام إلى حوالي ٩٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويهدف برنامج التسهيل الائتماني إلى اتباع العديد من الإصلاحات الهيكلية في مجال ضبط المالية العامة وتحفيز النمو الشمولي، وذلك للحفاظ على الاستقرار الاقتصاد الكلي ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على خلق الوظائف. (العساف: ٢٠١٧/١٠/١١)

ثالثاً: الضغط على الخدمات:

تنشأ المشكلات السكانية نتيجة عدم التوازن والانسجام والتوافق بين الحاجات والموارد والإمكانيات، مما يؤدي إلى قصور هذه الموارد عن تلبية الحاجات الأساسية من خلال تقديم الخدمات الأساسية على النحو الذي يسد حاجة السكان منها أمام تزايد هؤلاء السكان، الأمر الذي يؤدي إلى ضغط السكان على الموارد والإمكانيات التي تعجز عن سد حاجة المواطنين وإشباعها لتحقيق الراحة والطمأنينة والأمن والاستقرار لهم. (التل: ٢٠٠١: ١٩٩).

لذا فإن الزيادة السكانية المفاجئة والسريعة الناجمة عن اللجوء وخصوصاً بأعداد كبيرة، تؤدي إلى زيادة في الضغط على الموارد المتاحة كالموارد الطبيعية (المياه، الأراضي الزراعية، والبيئة) وعلى الخدمات المجتمعية بمختلف أنواعها (التعليم والصحة والإسكان)، مما يشكل أعباءً إضافية على الحكومات وأفراد المجتمع في الدول المستقبلة للاجئين.

وفيما يتعلق باللجوء السوري للأردن، فقد أثر هذا اللجوء الذي استمر عدة سنوات (من ٢٠١١ وحتى الآن) بشكل سلبي على الخدمات والبنية التحتية للأردن، نظراً للأعداد الكبيرة التي دخلت الأردن، والتي فاقت التوقعات وتتناقض مع الزيادة السكانية الطبيعية المطردة التي تأتي نتيجة النمو السكاني الطبيعي المعهود، والتي يمكن مواكبتها عبر الخطط التنموية.

ففي حالات اللجوء التي عانى منها الأردن باستقباله لها عبر تاريخه، نجد بأن جميع الخطط التنموية سواء في البنية التحتية وتطويرها أو في قطاع الخدمات، ينتابها القصور أو الفشل في تحقيق أهدافها؛ نتيجة للزيادات غير المنطقية والكبيرة في السكان نتيجة هذه الموجات، وفيما يتعلق بحالة الدراسة المتعلقة باللجوء السوري، نجد بأن قطاع الخدمات قد تضرر بشكل كبير، تمثل بشكل رئيس في إجهاد البنية التحتية للخدمات، وخاصة المدارس والمستشفيات والصرف الصحي ونظام المياه.

وبالعودة للأرقام الرسمية حول تكلفة دعم اللاجئين السوريين خلال عام ٢٠١٧ في قطاعات الخدمات، نجد بأنها قد بلغت على النحو التالي: (التعليم ١٣٨ مليون دولار، وفي قطاع الصحة ١١١ مليون دولار، والكهرباء ١٧٩ مليون دولار، والمياه والصرف الصحي ٥٠٦ مليون دولار، والبنية التحتية ١٧٢ مليون دولار، والخدمات البلدية ٢٣ مليون دولار، والمواد الغذائية المدعومة ٣٣,٣ مليون دولار، والنقل والعمالة غير الرسمية ١١١ مليون دولار، والتكلفة الأمنية ٤٠٨ مليون دولار). (العساف: ٢٠١٧)

وللحديث بشكل مفصل عن قطاع الخدمات، سنستعرض عدداً من القطاعات الخدمية الأكثر تضرراً من اللجوء السوري، وهي:

أ- قطاع المياه:

مع استمرار أزمة اللجوء السوري فإن تحديات قطاع المياه في الأردن تشكل هاجساً كبيراً بالنسبة للدولة الأردنية في ظل احتياج الأردن لما قيمته ٦٥٨ مليون دولاراً أمريكياً، كلفة خطة وزارة المياه والري لدعم التزويد المائي للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩ في المخيمات والمجتمعات المستضيفة (والتي تقوم على عدة محاور، أهمها: توفير كميات مياه اضافية وتحسين نوعيتها وكفاءة المصادر، وخدمة المناطق الأكثر تضررا، وتمكين القطاع في التخطيط والتنفيذ والمساعدات، واستدامة المصادر المائية والمحافظة على البيئة والصحة العامة). فمقابل ما وصله عدد اللاجئين السوريين في الأردن لما يزيد عن ١,٤ مليون لاجئ (أي أكثر من ٢٠ % من السكان) فإن حصة الفرد من المياه في معظم مناطق الأردن قد تراجعت خاصة في محافظات الشمال إلى ما دون ٦٨ ليترا يوميا، حسب ما صرح به وزير المياه في الثاني من نيسان ٢٠١٧/٤م، والذي أشار إلى أن كلفة اللاجئ السوري على قطاع المياه "المباشرة"، تبلغ نحو ٢٠٨ دنانير أردني سنوياً، فيما تصل الكلفة "غير المباشرة" إلى حوالي ٢٢٠ ديناراً سنوياً، أي بكلفة إجمالية تقدر بـ ٦٠٢ مليون ديناراً أردنياً. (الفارس: تقرير: صحيفة الغد الأردنية: ٢٠١٧/٤/٢)

وبحسب التقديرات الرسمية لوزارة المياه، فإن اللاجئ السوري يستهلك داخل المخيمات بين ٤٠ إلى ٥٠ لتراً يومياً، بينها ٨٠ % مياه عادمة، وبناءً عليه تقدر احتياجات قطاع المياه للعام الحالي ٢٠١٨م بحوالي ٢٦٥ مليون دولار أمريكي، بالإضافة لـ ١٦٥ مليون دولار تمثل احتياجات العام القادم ٢٠١٩ حسب التقديرات، وهنا تبرز تحديات ارتفاع الطلب على المياه بـ ٤٠ %، في وقت لا يتوافر فيه تزويد مقابل هذا الطلب الناجم عن ارتفاع حجم الوجود السوري في الأردن، مما يدفع بوزارة المياه لتنفيذ خطتها للأعوام العشرة المقبلة والمتضمنة: (رفع حصة الفرد الحالية من المياه، وتأمين مصادر مياه جديدة توفر ١٨٧ مليون م٣ مياه عذبة، وتنفيذ مرحلتين من مشروع ناقل البحرين (الأحمر – الميت)، حيث تؤمن المرحلة الأولى حوالي ٨٥ مليون م٣، بالإضافة لـ ١٥٠ مليونا خلال مرحلته الثانية. (الفارس: ٢٠١٧)

ب- قطاع الصحة:

كما أشرنا سابقاً فإن تكلفة دعم اللاجئين السوريين خلال عام ٢٠١٧م في قطاع الصحة بلغ ١١١ مليون دولاراً أمريكياً (العساف: ٢٠١٧)، وقد أدى اللجوء السوري إلى زيادة أعداد المراجعين للمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، حيث وصل العدد لعام ٢٠١٥م إلى ١,٢ مليون مراجع، بزيادة تفوق٢٠ % عن العام الذي سبقه (٢٠١٤) حسب ما صرح به مدير إدارة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة الأردنية، كما ارتفعت تكلفة المطاعيم إلى ستتة ملايين دينار أردني سنوياً، في حين بلغت كلفة علاج اللاجئين السوريين ٥٥ مليون دينار لذلك العام. (الزيود: تقرير: صحيفة الغد الأردنية: ٢٠١٥/١/١)

وقد أعلن وزير الصحة الأردني في السادس عشر من تموز ٢٠١٨/٧ الحالي لدى استقباله في عمان للمدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط بأن التحديات التي يواجهها الاردن أثقلت كاهل القطاع الصحي وفي مقدمتها استضافة الأشقاء السوريين، وبين بأن الاردن تحمل أعباءً إضافية جراء استضافة الأشقاء السوريين ولا سيما على الصعيد الصحي إذ واجه القطاع الصحي ضغطاً شديداً على خدماته، وأشار إلى أن نسبة التغطية بالمطاعيم تجاوزت ٩٧ بالمئة، واضطر الأردن إلى تنفيذ حملات تطعيم إضافية بسبب اللجوء السوري للحفاظ على المؤشرات الصحية الإيجابية التي حققها وعدم تراجعها. (تصريحات رسمية: موقع رم الإخباري الأردني: ٢٠١٨/٧/١٦)

قطاع التعليم:

أشارت تكاليف دعم اللاجئين السوريين في الأردن خلال عام ٢٠١٧ –والتي أوردناها سابقاً–إلى أن تكلفة الدعم في قطاع التعليم بلغت ١٣٨ مليون دولار أمريكي (العساف: ٢٠١٧)، وقد أثر اللجوء السوري سلبياً وبشكل كبير في القطاع التعليمي في الأردن، حيث بلغ عدد الطلبة السوريين في المراحل المدرسية المختلفة خلال عام ٢٠١٥م أكثر من ١٤٠ ألف طالب وطالبة، ساهموا بشكل كبير في عودة نظام الفترتين في العديد من المدارس الحكومية. (الزيود: صحيفة الغد الأردنية: ٢٠١٥)

وقد أشار المفوض المقيم للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن إلى أن هناك ٦٤٧ ألفا مسجلين لدى المفوضية في الأردن حتى نهاية عام ٢٠١٦م، وأن سكان المخيمات يصل تعدادهم إلى نحو ١١٥ ألف لاجئ في (الزعّتري، الأزرق، سايبر، مريجب الفهود، ومخيزن الغربي)، وأن نحو ٥٢% منهم من الأطفال، حيث ترتفع نسبة الأطفال في مخيم الزعّتري إلى ٥٦,٤%، و٥٦,٢% في مخيم الأزرق، مشيراً إلى أنه قد دخل إلى الأردن حتى نهاية ذلك العام نحو ٣٢٤٨ طفلاً منفصلاً عن عائلته، إلى جانب ٥٤٨ طفلاً غير مصحوب بعائلة، ويشكل الأطفال الذكور غالبيتهم. فيما أشارت الأمينة العامة للمجلس الأعلى للسكان سوسن المجالي بأن حوالي ١٢٠ ألف طفل منهم فقط مندمجون في

المدارس، في حين يوجد نحو ٧٠ ألفاً انقطعوا عن الدراسة، مما أثر هذا العدد الكبير من الطلبة السوريين على قدرة المدارس الأردنية في استيعاب الطلبة، حيث يوجد نحو ١٠٠ مدرسة تدرس وفقاً لنظام الفترتين حتى نهاية عام ٢٠١٦، مع الإشارة إلى أن اكتظاظ الصفوف يؤثر سلباً على جودة التعليم. (الدعمة: تقرير: الشرق الأوسط اللبنانية: ٢٠١٦/١/١٠)

وفي مؤتمر السياسات حول "التشغيل والتعليم والإسكان في الأردن: آثار تدفق اللاجئين السوريين" نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ومنتدى البحوث الاقتصادية في عمان منتصف شهر أيار ٢٠١٨/٥ أكد وزير التربية والتعليم الأردني بأن اللجوء السوري قد أثر على مختلف جوانب العملية التعليمية في الأردن وبشكل خاص على خطط وزارة التربية والتعليم، وفرض على الجهات الرسمية الحكومية مواجهة تحديات الأزمة على النظام التعليمي للتقليل من آثارها، والتي من أهمها: (الاكتظاظ الكبير في أعداد الطلبة بالمدارس، نظام الفترتين، البيئة التعليمية في المدارس، فضلاً عن التأثير على خطط الوزارة والتي أصبح تنفيذها أبطأ والتحول نحو التعليم الشمولي)، وبين الوزير بأن عدد الطلبة السوريين المنتظمين على مقاعد الدراسة في الأردن يبلغ ١٣٠ ألف طالباً وطالبة، فيما يقدر عدد الطلبة ممن هم في سن الدراسة من غير المنتظمين حوالي ١٠٠ ألف طالب. (صحيفة الدستور الأردنية: ٢٠١٨/٥/١٤)

المبحث الثاني: تأثير اللاجئين السوريين على الناحية الاجتماعية

اختلف علماء الاجتماع في تعريف الجريمة، مما أدى إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي، فيعرفها عالم الإنثروبولوجي- علم النفس الاجتماعي – البريطاني (ألفريد رادكليف براون Alfred Radcliffe Brown) بأنها: "انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه"، ويعرف الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركايم Emile Durkheim) الجريمة بأنها: "الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي"، فيما يرى عالم الجريمة الأمريكي (إدوين ستيذرلاند Edwin Sutherland) بأن: (الوظيفة الحقيقية للجريمة تكون بمثابة فعل تنبيهي إلى وجود سوء توافق اجتماعي في المجتمع). (رمضان: ٢٠٠٠: ١٢)

ويرى البعض بأن وجود الجريمة في المجتمع قد يكون أمراً صحياً على ألا يزيد عن المعدل المقبول (نسبة منخفضة ومقبولة)، وذلك بوصف الجريمة بأنها ظاهرة ضرورية ومرتبطة بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية، بشرط أن يبلغ في كل نموذج اجتماعي حداً معيناً لا يتجاوزه، وبحسب تعريف عالم الاجتماع الأمريكي (تالكوت بارسونز Talcott Parsons) للجريمة بأنها "انحراف عن المستويات المعيارية التي يجب على الفرد أن يتوافق معها"، فلا شك بأن المعايير الاجتماعية ومستوياتها تختلف من مجتمع إلى آخر. (السمري: ٢٠٠٩: ١٩)

بدراسة الأسباب المؤدية للجريمة توصل باحثو علم الاجتماع إلى أنه مما لا شك فيه إن أبرز مسببات الارتفاع في معدلات الجريمة هي تردي الأحوال الاقتصادية، لا سيما التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتدني الأجور وبالتالي تراجع القدرة الشرائية، وأن اشتداد الأزمات المختلفة يساهم بصورة قوية في ظهور الجريمة بجميع أنواعها، وخاصة تلك الجرائم التي تعمل على تبدل منظومة القيم في المجتمع، وعلى رأسها جرائم القتل والسرقة والسطو، وأن الأزمات الاقتصادية هي المحرك الأساسي الذي يساهم في زعزعة ثوابت القيم الاجتماعية، بالإضافة إلى فتح المجال لزيادة معدلات الجريمة وتنوعها، بالإضافة لعوامل خارجية تؤثر على نسب الجريمة، مثل بعض أفراد العمالة الوافدة واللاجئين ممن لهم مسلكيات عدوانية ومفاهيم تختلف عن مفاهيم الشعب المستضيف. (السمري: ٢٠٠٩: ٢٨)

أسهمت الزيادة السكانية الطارئة التي حدثت في الأردن (بسبب الهجرة واللجوء، بالإضافة للأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة) في زيادة أعداد الجرائم داخل المجتمع الأردني، وذلك: إما "بشكل غير مباشر" من خلال تسببها في ارتفاع البطالة والفقر وهي عوامل قد تؤدي للإجرام بين الأردنيين، أو "بشكل مباشر" من خلال اللاجئين أنفسهم والذي يقوم منهم بسلوكيات وأعمال إجرامية لأسباب داخلية ونفسية تتعلق بهم بالإضافة إلى تغير طبيعة الحياة وصعوبات التكيف وغيرها من العوامل. فنتيجة للزيادة السكانية تظهر المشكلات الاجتماعية والثقافية (كالجريمة وجنوح الأحداث)، كما تتسبب بانتشار الدعارة وحالات الاعتداء الجنسي وتفشي الشذوذ وغيرها (الربايعة: ١٩٨٤: ٩٦)، فالسلوك الإجرامي هو أكثر احتمالًا لدى الأفراد الذين يظهرون درجة ضعيفة من الانتماء والانضمام إلى المجتمع الكلي. (الرفاعي: ١٩٩٢: ٢٧٤)، لذا لابد أن يكون ذلك أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ازدياد نسبة الإجرام لدى اللاجئين.

ونجد أحياناً بأن مسألة الاختلاف الثقافي (ويقصد بها سوء تكيف اللاجئين مع المحيط الجديد) تشكل سبباً في انتشار الجرائم بين اللاجئين، فعند انتقال شخص من وسط ثقافي إلى وسط ثقافي مغاير يتعرض لصدمة بسبب الفارق الثقافي وهو ما يسمى بـ "الصدمة الثقافية"، لذا لا بد من أن يمضي زمناً معيناً حتى يتسنى له أن يلم بجوانب كثيرة من الأساليب السلوكية العامة في الوسط الثقافي الجديد. (الربايعة: ١٩٨٤: ١٢٥)

لذا فإن اللجوء يسبب تغيراً حاداً في العلاقات الاجتماعية، وتنعكس آثاره على شكل تغيرات نفسية سلبية لدى اللاجئ (من تمزق وتفكك في العلاقات الاجتماعية وضغوط نفسية)، مما قد يدفع باللاجئ إلى القيام بسلوكيات منحرفة اجتماعياً، وإن كان يعد سابقاً شخصاً سوياً في بلده الأصلي (صالح: ٢٠٠٥: ٢٤٧)، بالمقابل فإن استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين يسبب زيادة وتغيراً ديمغرافياً مفاجئاً في

المناطق التي تستقبل اللاجئين وللذين يسكنون في المنطقة المُستقبِلة لهم، مما قد يهدد أمن المُستقبِلين الاجتماعي.

وبناء على ما أشرنا له سابقاً حسب إحصائيات تعود لعام ٢٠١٦م من أن نحو ٨٦% من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون تحت حد الفقر، فإن الإحصائيات تضمنت أيضاً بأن ٨٠% منهم (اللاجئون السوريون في الأردن الذين يعيشون تحت حد الفقر) قد بدأ في استخدام أساليب التكيف السلبية، منها: (التسول، الزواج المبكر، والدعارة)، في حين أشارت الأمينة العامة للمجلس الأعلى للسكان الأردني إلى أن الفقر والبطالة بين اللاجئين أدت إلى انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها، وانتشار أنواعٍ جديدةٍ منها كـ (جرائم المخدرات والجرائم السياسية)؛ نتيجة لاختلاف الانتماءات السياسية بين غير الأردنيين، ولفتت إلى أن التقرير الإحصائي الجنائي لعام ٢٠١٣ المستقى من إدارة المعلومات الجنائية، بين أن عدد الجرائم العامة التي ارتكبها غير الأردنيون بلغ ٤٣٥٤ جريمة أو ما نسبته ١٣% من مجموع الجرائم المرتكبة في الأردن والتي بلغ عددها ٣٣٨٥٣ جريمة. (الدعمة: الشرق الأوسط اللبنانية: ٢٠١٦/١/١٠)

وبدراسة حالة اللجوء السوري في الأردن، والعودة للأحداث التي تم رصدها والاحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع، نستطيع أن نحدد أبرز السلوكيات الاجتماعية السلبية و/أو الإجرامية التي قام بها لاجئون سوريون أو انخرطوا بها أو تسببوا فيها، أو تلك السلوكيات التي قد يقوم بها بعض اللاجئين، وهي:

أ- التسول:

تشهد نسبة كبيرة من المجتمعات ظاهرة التسول – حسب تقارير منظمات حقوق الانسان واللجان المنبثقة الأمم المتحدة- وهي ظاهرة اجتماعية غير مرغوبة، فالمتسولون قد يحاولون ممارسة عمليات مختلفة من النصب والاحتيال على الآخرين، أو قد يكون التسول نشاطاً للتكسب وأحد طرق الحصول على المكسب المالي السهل، كما أنه قد لا يكون جميع المستولين بحالة مادية صعبة وغير قادرين على العمل، لكنهم يرغبون في جني المزيد من الأموال، فيكون التسول بذلك نشاطاً مفضلاً لديهم عن العمل، ويستغلون عامل الشفقة والإحسان لدى المواطنين، مما يصعب معه التمييز بين المحتاج الحقيقي والممتهن للتسول، إلا أنه يبقى (الفقر وتفاقمه، تدني الدخول، البطالة، العجز، افتقاد المأوى) أهم الأسباب الأساسية للتسول.

وفي النظر إلى التسول كظاهرة، فإنها ظاهرة مجتمعية لها مؤشرات اجتماعية مثل (التفكك الأسري، ارتفاع حالات الطلاق، تراجع منظومة القيم والأخلاق والدين)، واقتصادية مثل (الفقر، البطالة) وهي تشوه صورة الدولة، وعلى بالرغم من قيام المشرع الأردني بمحاولة معالجة هذه الظاهرة قانونياً، إلا إنها لا

زالت ظاهرة موجودة على أرض الواقع وتشكل تحدياً لمنظومة المجتمع الأردني، ومع صعوبة إحصاء أعداد المتسولين، إلا إنه وخلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢م) تم ضبط ما مجموعه (١٧٠٣٠) متسول ومتسولة (٣٦% منهم خلال السنوات الثلاث الأخيرة من هذه الفترة)، وكانت النسبة الأعلى ممن تم ضبطهم في محافظة العاصمة (عمان) حيث تم فيها ضبط ٦٦% منهم، يليها محافظة إربد والتي تم فيها ضبط ١٢%، وشكلت نسبة النساء ٥٣% من عدد المضبوطين الكلي، منهن ١٢% دون سن ١٨ (أحداث)، في حين كانت نسبة الذكور الأحداث ٢٥%. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني: ٢٠١٢: ٧٣٢)

ويلعب اللجوء مع عدم توافر الفرص المناسبة للعمل دوراً أساسياً لتغذية هذه الظاهرة وتزايدها بين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم، وتظهر بصورة أكبر عند النساء والأطفال، وقد تشكل مصدراً للإزعاج وخاصة إذا زادت بأعداد كبيرة. (المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني: ٢٠١٢: ٧٣٥)

ب- **السرقة:**

جرائم السرقة من الجرائم المنتشرة وخاصة في المدن المزدحمة، وهو عمل غير مقبول عرفا أو شرعاً، ومما لا شك فيه أن للسرقة آثاراً سلبية على أمن المواطنين وممتلكاتهم ومقدرات الدولة والممتلكات العامة، ويرجع بعض الباحثين سبب السرقة إلى: الدوافع العامة للكسب، وبعض القيم (كمبدأ السعادة)، أو السعي لتحقيق المكانة الاجتماعية أو نتيجة للإحباط، مع الإشارة إلى ارتباط السرقة أحياناً بأمراض اجتماعية أو نفسية لدى مرتكبي هذه الجرائم. (العيسوي: ٢٠٠٩: ١٨٨)

ومع العام الأول للجوء السوري للأردن ٢٠١١م فقد تم في ذلك العام لوحده ضبط ٢١١٥١ حالة بتهمة الجرائم التي تقع على الأموال (الاحتيال والسرقة)، بزيادة سجلت في هذا النوع من الجرائم عن العام الذي سبقه (٢٠١٠) بنسبة ٤٥% تقريباً (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني: ٢٠١٢: ٧٤٧)، حيث تزداد فرصة قيام اللاجئين بهذا النوع من الجرائم بسبب الحاجة المادية الماسة، أو نتيجة لشعورهم بالقدرة على ارتكاب تلك الجرائم وخاصة مع تدني الضوابط الاجتماعية والتشرد والتفكك وعدم وجود العقوبات الرادعة.

ج- **المخدرات والإدمان:**

إن استقبال اللاجئين أهم الأسباب في الانفجار السكاني، وإن الأماكن المزدحمة والفقيرة تعاني العديد من المشكلات الاجتماعية والصحية (الجسمانية والنفسية)، والتي أهمها: ارتفاع نسبة الجريمة بين الشباب، الاعتماد على المساعدات المادية والعينية، انتشار الأمية والبطالة والفقر، والإدمان على المسكنات والأمراض الصحية والعقلية. (بيومي: ٢٠٠٩: ٢١٥)

ومشكلة تعاطي المخدرات مشكلة متعددة الأبعاد والمتغيرات، ويتصل تعاطي المخدرات بعدة متغيرات اجتماعية ترتبط بصفة أساسية بالواقع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فالتفكك الأسري وتراجع مراقبة الأبناء أو انعدامها، وسهولة الحصول على المخدرات تعد عوامل قوية ومشجعة على التعاطي. (الجوهري: ١٩٩٣: ٣٣٧)، وهذه العوامل قد تكون أكثر وأكبر لدى اللاجئين؛ حيث يجلب بعضهم المخدرات عبر الحدود بقصد الترويج أو التعاطي، نتيجة عدم الاستقرار والضغوط النفسية التي يعانيها اللاجئون، والشعور بعدم الأمان والحاجة المالية، وعدم احترام شريحة منهم للتقاليد وللقوانين في الدولة المستضيفة، وضعف الانتماء.

وفي دراسة نشرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني في شهر تشرين الثاني ٢٠١٦/١١م حول "ظاهرة انتشار المخدرات في المجتمع الأردني"، خلصت الدراسة إلى أن النسبة الكلية لانتشار المخدرات في البيئات المجتمعية بالأردن بلغت (٢١%)، وذلك رغم الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية المعنية لمكافحة هذه الآفة بين أفراد المجتمع، وحذرت الدراسة من الازدياد والتسارع الكبير في عدد قضايا المخدرات المضبوطة بأنواعها المختلفة، حيث بينت بأن انتشار المخدرات قد تضاعف إلى (٣٤) ضعفاً خلال عشرين عاماً، وذلك بارتفاع الحالات ذات العلاقة بالمخدرات من (٣٢٦) حالة عام ١٩٩٦ إلى (١١٠٦٢) حالة عام ٢٠١٥، كذلك قضايا الضبطيات التي تضاعفت بما مقداره (٣٤) ضعفاً خلال العشرين عاماً، حيث بلغ عدد الأشخاص المضبوطين عام ١٩٩٦م (٦٥٦ شخصاً بينهم ١٠٠ غير أردنيين، بينما في عام ٢٠١٥م (بلغ عدد المضبوطين ١٤٦٩١ من بينهم ١٧٩٢ غير أردنيين). (وكالة رم الإخبارية الأردنية: ٢٠١٦/١١/٢٥)

وبحسب الدراسة سالفة الذكر، فإن الفقر والبطالة هما من أحد الأسباب الرئيسية لانتشار المخدرات، بالإضافة إلى الوضع الإقليمي الملتهب في دول الجوار، وتواجد مراكز لتصنيع المخدرات في بعض هذه الدول، إلا أنها أكدت بأن تأثير حركات النزوح واللجوء إلى الأردن (وخاصة اللجوء السوري) كان كبيراً، حيث ذكرت الدراسة بأن اللجوء السوري أدى إلى زيادة انتشار المخدرات في الأردن، إذ بلغ عدد القضايا التي تورط فيها السوريون عام ٢٠١٥م، نحو (٢٣١) قضية. (وكالة رم الإخبارية الأردنية: ٢٠١٦)

د. إضعاف الروابط الزوجية:

إن عمليتي الزواج والطلاق ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بنسق القيم والمعايير الثقافية والاجتماعية، إلى جانب الأنماط السلوكية التي يمارسها الأفراد في مجتمعاتهم (الجوهري: ١٩٩٣: ٢١٧)، كما أن ظاهرة تأخر الزواج (العنوسة) تأخذ حيزاً لا بأس فيه من تفكير العديد من الفئات في المجتمع؛ بسبب الارتفاع المتزايد في هذه الظاهرة نتيجة لعدة عوامل، منها: عوامل اقتصادية كـ (انتشار البطالة، والتصاعد المستمر في تكاليف المعيشة وتكاليف الزواج)، وأخرى اجتماعية كـ (التعليم، والمكانة الاجتماعية).

في حين نجد أن اللاجئين يدفعون ببناتهم للزواج من مواطنين في الدولة المستضيفة للرغبة في حمايتهم أو للتخفيف من الإنفاق، بينما شريحة كبيرة من المواطنين يرغبون في الزواج من اللاجئات؛ لأن ذلك قد يكون أيسر وأقل تعقيداً وتكلفة من الزواج من المواطنات، الأمر الذي قد يدفع بعض الأفراد إلى التفكير بتعدد الزوجات، أو الطلاق، أو الزواج من قاصرات، لذا يؤثر الزواج من اللاجئات على المواطنات فتزداد نسب العنوسة.

وللوصول لاستنتاجات حول تأثير اللاجئين على ارتفاع نسب الطلاق، نستعرض بعض الاحصاءات المتعلقة بأعداد حالات الطلاق ونسبها في الأردن، ونسبها على مستوى المحافظات، لنميز المحافظات التي استقبلت اللاجئين السوريين عن غيرها، ومدى تأثر هذه المحافظات، والتأكد من نسب الطلاق في المحافظات التي لم تستقبل لاجئين أو أعدادهم فيها بسيطة، فبالعودة للتقرير الإحصائي السنتوي لعام ٢٠١٤م الصادر عن دائرة قاضي القضاة في الأردن، نجد أن أقل حالات طلاق سجلت في الأردن خلال ذلك العام كانت في محافظة الطفيلة (المحافظة الأقل استقبالاً للاجئين)، حيث أوضح التقرير إجمالي حالات الطلاق التي وقعت من زواج عام ٢٠١٤ التي تم تسجيلها لدى المحاكم الشرعية بمختلف محافظات المملكة بلغت ٤٥٢٣ واقعة طلاق (منها ٦٢% لزوجات أعمارهن أقل من ٢٥ عاماً ومن بينهن ٤٠٩ قاصرات بنسبة ٩%)، علماً بأن إجمالي حالات الطلاق الكلي خلال عام ٢٠١٤ بلغ (٢٠٩١١) واقعة طلاق. وسجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة طلاق من زواج نفس العام وبواقع (١٨٦٤) حالة، تلتها محافظة الزرقاء (٨١٢ واقعة طلاق)، ومحافظة إربد (٧٣٤ واقعة طلاق)، ومحافظة البلقاء (٢٤٢ واقعة طلاق)، ومحافظة المفرق (٢١٤ واقعة طلاق)، ومن ثم محافظة مأدبا (١١٥)، ومحافظتي الكرك والعقبة (١١٣ لكل منهما)، ومحافظة جرش (١١٢)، ومحافظة معان (٩٦)، ومحافظة عجلون (٧٠)، وأقلها محافظة الطفيلة (٣٨ واقعة طلاق). (موقع زاد الأردن الإخباري: ٢٠١٥/٢/٢٢)

وبينت جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن" أن طلاق ٤٥٢٣ زوجة خلال عام ٢٠١٤ (لم تتجاوز فترة زواجهن عام واحد) يؤشر إلى خلل في أهم أسس تكوين الأسرة السليمة القائمة على الرضا بالزواج، لا بل مؤشر أخطر ينم عن استهتار العديد من الأزواج واستسهالهم للطلاق بدون أسباب مقنعة أو لأسباب لا يمكن تبريرها. وأضافت "تضامن" بأن عام ٢٠١٤ شهد زواج وطلاق ٤٠٩ قاصرات، واحتلت أيضاً محافظة العاصمة العدد الأكبر (١٨٤) والزرقاء (٦٧) وإربد (٦٦) والبلقاء (٢٤) والمفرق (١٩) والعقبة (١٤) ومأدبا (١٢) والكرك (٧) ومعان (٥) وجرش وعجلون (٤ لكل منهما). (موقع زاد الأردن الإخباري: ٢٠١٥/٢/٢٢)

وبالعودة أيضاً للبيانات الرسمية الصادرة عن دائرة قاضي القضاة (لعام ٢٠١٦م) فإن الأردن شهد يومياً معدل تسجيل ٢٢٣ عقد زواج من ضمنها ٣٠ حالة لزواج مبكر (زواج في الفئة العمرية ١٥-١٨ عاماً)، كما شهد يومياً تسجيل ما معدله ٦٠ حالة طلاق من بينها ١٨ حالة طلاق مبكر (طلاق من زواج لنفس العام). وبحسب ما جاء في الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٦م والصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، بلغت حالات الطلاق التراكمي المسجلة في المحاكم الشرعية في الأردن عام ٢٠١٦ بحدود ٢١٩٦٩ حالة طلاق، منها وبحسب الجنس والجنسية: ١٩٩١٩ حالة لذكور أردنيين مقابل ٢٠٥٠ حالة لذكور غير أردنيين، و١٩٤٨٧ حالة لإناث أردنيات مقابل ٢٤٨٢ حالة لإناث غير أردنيات. (صحيفة الرأي الأردنية: ٢٠١٨/٢/١٢)

وتشير جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن" الى أن ٢١,٢% من الذكور المطلقين و ٥١,٨% من الإناث المطلقات خلال نفس العام (٢٠١٦) أعمارهم تقل عن ٢٥ عاماً، وتضيف الجمعية بأن ٤٠٢ حالة من بين ١٠٩٠٧ حالات زواج مبكر خلال عام ٢٠١٦ انتهت بالطلاق في نفس العام، فيما وصل العدد الإجمالي لحالات الطلاق من زواج نفس العام (٨١٣٤٣ حالة زواج) إلى ٦٦٣٧ حالة طلاق وبنسبة ٨,٢%، وهو ما أصبح يطلق عليه "الطلاق المبكر"، وهذا الرقم يدل على ارتفاع حالات الطلاق مقارنة مع عدد الحالات خلال عام ٢٠١٥ (٥٥٩٩ حالة طلاق من زواج نفس العام)، وفي عام ٢٠١٦ أيضاً تزوج ٤٩٩ أنثى قاصرة "مطلقة" و ٢٧ ذكر قاصر "مطلق" للمرة الثانية قبل بلوغهم ١٨ عاماً. (صحيفة الرأي الأردنية: ٢٠١٨/٢/١٢)

وفي دراسة نشرها موقع "step feed" الأمريكي مطلع شهر أيار ٢٠١٨/٥م خلصت إلى أن الأردن الأعلى نسبة في الطلاق بالدول العربية للعام ٢٠١٧، حيث كشفت الدراسة عن ارتفاع هائل في معدلات الطلاق في الدول العربية من بينها الأردن، والذي تصدر المشهد في نسب الطلاق، بمعدل طلاق بلغ في الاردن ٢,٦ لكل ألف مواطن، وهو من بين الأعلى عالميا، فباستعراض الدراسة أعلاه والتقارير الرسمية – سالفة الذكر – التي نشرت، فإن الأرقام تشير إلى تصدر الأردن القائمة، اذ جاءت في المرتبة الأولى عربياً والـ ١٤ عالمياً من حيث معدلات الطلاق، حيث صنف كل من موقع "step feed" الأمريكي وصحيفة "التيليغراف" البريطانية الدول العربية حسب نسب الطلاق (ترتيباً) من الأعلى للأقل على النحو التالي: (الأردن، الكويت، مصر، لبنان، الجزائر، السعودية، سوريا، قطر، البحرين، ليبيا). (تقرير: موقع رام الله الإخباري الفلسطيني: ٢٠١٨/٥/٥)

هـ- البغاء والاغتصاب:

إن من أهم آثار انتقال الأفراد إلى دولة أخرى، أن الكثير منهم يجدون أنفسهم فجأة بعيدين في عالم غريب عنهم معزولين فيه عن أهلهم وأصدقائهم، ويبتعدون عن الرقابة العائلية، وقد ربطت الكثير من الدراسات الاجتماعية انتشار بعض الظواهر التي تكون محرمة على الأفراد في بلدانهم (كالاتصال الجنسي غير المشروع) بالحياة الجديدة، والتي تؤدي إلى إضعاف الضوابط الاجتماعية المختلفة وتُنتج حالة من الحرية للفرد ليفعل ما يريد (صالح: ٢٠٠٥: ٢١٤)، واللجوء وانتقال الأفراد إلى دولة جديدة قد يطرأ خلاله تغيرات كثيرة على نظام الأسرة، وتفرق أفرادها أو وفاة بعضهم (خاصة فقدان الأب)، فيقل مراقبة الأبناء وتوجيههم إذ يعد الأب المصدر الأقوى لشعور الأسرة بالأمان والتماسك، وبفقدانه قد لا يتحرج الآخرون من الاعتداء عليهم، بالإضافة لما قد تتعرض له الأسر المهاجرة من ضائقات مالية، مما يفرض بعض الممارسات غير المشروعة تحت ستار الحاجة المادية، وقد تجد بعض اللاجئات أنفسهن بعلاقات زوجية غير حقيقية.

من خلال التقرير الإحصائي السنوي للعام ٢٠١٧م الصادر عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، ظهر بأن عدم إيجاد فرص عمل لشريحة كبيرة من الأردنيين (أغلبهم من الشباب) كان سبباً في ارتكاب البعض للجرائم، حيث أشار التقرير إلى أن العاطلين عن العمل ارتكبوا ٢٦٧٨ جريمة خلال عام ٢٠١٧، منها ٣١٨ جريمة مخلة بالأخلاق والآداب العامة، مقابل ٢٠٣٠ جريمة ارتكبت خلال عام ٢٠١٦ (بارتفاع وصل إلى حوالي ٣٢%). ويظهر التقرير أن الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة والمرتكبة من قبل العاطلين عن العمل خلال العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٦ تأرجحت بين ارتفاع بعضها وانخفاض الآخر وعلى النحو التالي: (٤٢ جريمة اغتصاب عام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٨ عام ٢٠١٦، بارتفاع نسبته ٤٢٥%)، (٢٩ حالة خطف ودون تغير في كلا العامين)، (١٩٠ جريمة هتك عرض، بانخفاض نسبته ٢٣,٧% عن عام ٢٠١٦ (٢٤٩ جريمة)، (٤٧ جريمة بغاء مقابل ٢٣ عام ٢٠١٦، بارتفاع نسبته ١٠٤%)، (٩ حالات زنا مقارنة بـ١٠ عام ٢٠١٦، بانخفاض ١٠%)، (جريمة إجهاض واحدة مقارنة بـ ٣ جرائم عام ٢٠١٦، بانخفاض ٦٦,٦%). حيث ارتكب العاطلون على العمل، وفق التقرير، ٤٢ جريمة اغتصاب من بين ١٤٥ جريمة اغتصاب وقعت في المملكة خلال عام ٢٠١٧ وبنسبة ٢٩%. (تقرير: موقع رم الإخباري: ٢٠١٨/٧/١٦)

وبناء على تقرير إدارة المعلومات الجنائية هذا، استدل مدير المرصد العمالي الأردني بأن ما جاء في التقرير يعكس أحد نظريات علم الجريمة التي تشير إلى أن "من لديهم مشاكل نفسية أو احتياجات اجتماعية غير ملباة، ينزعون أكثر من غيرهم لارتكاب الجرائم"، وأرجع مدير المرصد ذلك الى ازدياد معدلات البطالة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن معدلات البطالة في الربع الأول من عام ٢٠١٨

بلغت ١٨,٤ %، وكانت بين النساء ٢٧,٠ %، وتراوحت بين الشباب بين ٣٧,٥ – ٤٧,٥ % للفئات العمرية من ١٥ – ٢٤ عاماً (من غير الجالسين على مقاعد الدراسة للفئتين). (تقرير: صحيفة الغد الأردنية: ٢٠١٨/٧/١٦)

وبالعودة لأثر اللاجئين السلبي في ازدياد حجم وارتفاع نسبها، والذي تم تناوله سابقاً في البحث، يتبين بأن ارتفاع حالات البغاء والاغتصاب يرتبط بالآثار المباشرة وأحياناً غير المباشرة للجوء السوري على الأردن.

الخاتمة:

قدم هذا البحث باستخدام (المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج مستويات التحليل)، دراسة في الآثار الناجمة عن اللجوء السوري على الأردن اقتصادياً واجتماعياً خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٨، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. منذ تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية لعبت دوراً إنسانياً بارزاً في استقبال العديد من الهجرات، تجسيداً لمبادئ الثورة العربية الكبرى (عقيدة الدولة الأردنية ورسالة قيادتها)، فتعددت الهجرات وتنوعت بين (مهاجر، أو زائر مرتحل، وبين "لاجئ").
٢. استقبل الأردن حوالي مليون و ٤٠٠ ألف لاجئ سوري منذ بداية الأزمة عام ٢٠١١م وحتى شهر تشرين أول ٢٠١٧/١٠م، في حين بلغ عدد المسجلين منهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR في الأردن حتى شباط ٢٠١٧/٢م (٦٥٥,٧٣٢) ألف لاجئ سوري.
٣. حقق البحث الهدف منه بالوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي سببها اللجوء السوري على الأردن خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨م، في ظل الاهتمام الدولي بقضية اللاجئين التي تزايدت كظاهرة نتيجة اتساع بؤرة وحجم الصراع في سوريا من جهة، والأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأردن ويعاني منها من جهة أخرى، كما ساهم في بيان هذه الآثار وتداعياتها على التحديات التي يواجها الأردن (اقتصادياً، واجتماعياً). من خلال محاولة الإجابة على أسئلة البحث الرئيسية: (ما هي الآثار الاقتصادية للجوء السوري على الأردن؟، ما هي الآثار الاجتماعية للجوء السوري على الأردن؟).
٤. تمكن البحث من إثبات الفرضية التي إنطلق منها، وهي: (أن اللجوء السوري قد سبب آثاراً سلبية كبيرة على الأردن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وانعكس ذلك على المصالح الجيو استراتيجية الأردنية، وخلق تحديات اقتصادية واجتماعية إضافية على الأردن). وذلك من خلال ما أورده البحث من نتائج:

أ- سبّبَ اللجوء السوري آثاراً سلبية كبيرة على الدولة الأردنية، وأثَّر في مجالات الحياة المختلفة للمواطن الأردني، وأدى إلى تفاقم الضغوط والأعباء على الموارد الاقتصادية والخدمات والمرافق والبنى التحتية، وزيادة المنافسة على الموارد وعلى السلع الأساسية، وتسبب في تراجع الاقتصاد العام، وكانت أكثر المجالات الاقتصادية تأثراً: (القوى العاملة: حيث فاقم اللجوء السوري مشكلة البطالة وتسبب في ارتفاع نسبها في الأردن بشكل كبير، التضخم: بحيث ارتفع معدل التضخم في الأردن خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٨م بنسبة ٣,٧% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي ٢٠١٧م، الضغط على الخدمات:حيث تضرر قطاع الخدمات بشكل كبير من خلال إجهاد البنية التحتية للخدمات، وأهم القطاعات المتضررة من اللجوء هي قاطاعات (المياه، الصحة، التعليم)).

ب- أسهم اللجوء السوري في تفاقم وارتفاع المشاكل الاجتماعية في المجتمع الأردني وبعدة أوجه، أبرزها زيادة أعداد الجرائم داخل المجتمع الأردني، وتنامي في انتشار عدد من السلوكيات والمظاهر الاجتماعية السلبية والغريبة عن المجتمع الأردنية، فكانت أبرز السلوكيات الاجتماعية السلبية و/أو الإجرامية التي قام بها لاجئون سوريون أو انخرطوا بها أو تسببوا فيها، هي: (التسول، السرقة، تعاطي المخدرات والإدمان، إضعاف الروابط الزوجية وارتفاع نسب الطلاق، البغاء والاغتصاب).

التوصيات:

في نهاية هذا البحث وعلى ضوء الخاتمة والنتائج، نورد بعض التوصيات والاقتراحات التالية:

١. يجب الدفع باتجاه الحل السياسي والتسريع في إيجاد آلية لعودة الهدوء لسوريا ليتمكن اللاجئون من العودة لبلادهم، وهذا يتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية، ودعم الدور المحوري الذي يلعبه الأردن مع تركيا وروسيا بهذا الخصوص، وأن يواكب ذلك منع جيوب تهريب الأسلحة وانتقال المقاتلين سواء المعارضة أو التنظيمات المسلحة المتطرفة، ووقف تدفق الأموال لهم وتجفيف مصادر تهريب هذه الأمول ونقلها.

٢. السعي لتعزيز الأمن على الحدود بين الأردن وسوريا، بالتنسيق مع الجيش النظامي السوري وبالتعاون مع القوى الدولية والإقليمية، وبالتالي السعي لعودة سير العمل الطبيعي والمعتاد قبل الأزمة للمعابر الحدودية الرسمية مع سوريا؛ تمهيداً لمساعدة اللاجئين السوررين الموجودين على الأراضي الأردنية على العودة لبلادهم.

استمرار منع الأردن لتدفق اللاجئين، والاكتفاء بمساعدة النازحين – إن وجدوا – على الحدود الأردنية السورية على أراضيهم، والاعتذار عن استقبالهم على الأراضي الأردنية.

٣. التركيز في الجهود مع الأطراف الدولية على إعطاء الأولوية لإدماج المساعدات التنموية والإنسانية، من خلال إدماج المساعدات الإنسانية المقدمة للاجئين مع مساعدات التنمية الوطنية لضرورة إشراك المجتمعات المحلية في الاستفادة من هذه المساعدات مع اللاجئين على حدٍ سواء، بالإضافة إلى تمكين الجهات الفاعلة المعنيّة بالحكم المحلي.بحيث تتضمّن المساعدات الدولية برامج بناء القدرات لتعزيز قدرة الجهات البلدية الأردنية على تقديم الخدمات للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين معاً.

٤. في الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي تشجيع الأردن على إبقاء حدوده مفتوحة واستقبال اللاجئين، يجب عليه أن يعمل بصورة وثيقة مع الأردن لضمان معالجة التحدّيات الوطنية الأردنية، واستمرار المانحين الدوليين في مساعدة الأردن في التعامل مع الشعب السوري وبنفس الوقت توفير مساعدات سخية للمجتمعات الأردنية.

٥. العمل على معالجة تعدد الجهات المعنية بالتعامل مع تبعات اللجوء السوري، والعمل على حل مشاكل (ضعف التنسيق بينها، تعدد وازدواجية مصادر التمويل المحلية والدولية لمشاريع التعليم والتدريب من دون قياس للنتائج والأثر، وضعف المواءمة بين البرامج والاحتياجات).

٦. معالجة هذه التحديات تتطلب العمل على تسهيل الإجراءات لاستقطاب استثمارات، بتطوير الأداء الحكومي المتعلق بجذب الاستثمارات، وإيجاد آليات لخفض الضرائب ورسوم التراخيص، وتحسين نوع الخدمات للمستثمرين المحليين والأجانب، وتعزيز المناخ الاستثماري عبر تطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار وتحسينها، وتعزيز استحداث فرص استثمارية في المحافظات كافة. وهنا لا بد للمجتمع الدولي ودول الجوار النفطية أن تتحمل جزءاً من التزاماتها بتخفيف العبئ على الأردن الذي استقبل اللاجئين بالنيابة عن العالم، أن يقدموا استثمارات حقيقة تكفل تقديم فرص عمل فعلية ومجزية للعمالة الأردنية والسورية على حد سواء.

٧. إعادة النظر بالسياسات والاستراتيجيات الوطنية خصوصاً الاقتصادية والتنموية، بالاعتماد على دراسات استشرافية واكتوارية تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطارئة الحالية أو التي قد تطرأ، وضرورة التعامل مع الأعداد الموجودة من اللاجئين بسياسات طويلة الأمد، لذا لا بد من العمل على إعطاء الأولوية لتحدي البطالة، بالعمل على توفير واستحداث فرص عمل للأردنيين، والتركيز على المبادرات التي تساهم في حلول لها، وتنظم سوق العمل لاستيعاب الداخلين الجدد وتنظيم اليد العاملة السورية كي لا تنافس الأردنية (حصر بعض الأعمال بالعمالة الأردنية، والاشتراط على أصحاب العمل نسبة كحد أدنى من الأيدي العاملة الأردنية لديهم وتشديد العقوبات على المخالفين)، والتركيز على المناطق الفقيرة والنائية، وتعزيز دور صندوق التشغيل والتدريب في دعم تنفيذ المشاريع التنموية.

٨. لا بد من تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الجامعة، دور العبادة، الإعلام) وتعزيزه في مواجهة تراجع منظومة القيم والأخلاق والعمل على الحد من السلوكيات والمظاهر الاجتماعية السلبية والإجرامية، وبيان خطر هذه الآفات على المجتمع، وموقف الدين والقيم والأخلاق والعادات منها، بالإضافة لإعادة تقييم التشريعات الناظمة للحياة الاجتماعية، وتفعيل تطبيق القانون مع الجهات الرسمية المعنية بصورة رادعة، وهنا لا بد أن تكون المعالجة بالشراكة الحقيقية بين أجهزة الدولة (وعلى رأسها الحكومة) ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الشعبية.

المراجع

أولاً: المصادر الأولية (التقارير والإحصائيات الرسمية ومراكز الدراسات):

دائرة الإحصاءات العامة: احصائيات: الربع الأول والربع الثالث من عام٢٠١٣م، عام ٢٠١٤م، عام ٢٠١٧م، والربع الأول للعام ٢٠١٨م.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، للأعوام: ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٧م، تقارير ودراسات اللجوء السوري في الأردن.

مركز الدراسات الإستراتيجيات، ٢٠١٢م، استطلاع للرأي العام- "اتجاهات الرأي العام نحو الأزمة السورية"، وحدة استطلاع الرأي العام، الجامعة الأردنية.

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ٢٠١٣م، "تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الأردني"، برنامج المرصد العمالي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان-الأردن.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، ١٩٩٧م، "حالة اللاجئين في العالم ١٩٩٥م: بحثاً عن حلول"، مطابع الأهرام التجارية، قيلون-مصر.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقارير عامي ٢٠١٢م، ٢٠١٣م، "تقييم تأثير الأزمة السورية على سبيل العيش القائمة على الزراعة والأمن الغذائي في البلدان المجاورة لسوريا (مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا) وخطة الاستجابة" الأمم المتحدة.

منظمة العفو الدولية، ٢٠١٣م، تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية. رقم الوثيقة EUR/٠٠٩/٢٠١٣، صادر عن مطبوعات الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة.

ثانياً: المصادر الثانوية (الكتب، الدوريات، الصحف، المواقع الالكترونية):

أ- الكتب:

بيومي، محمد، ٢٠٠٩م، "المشكلات الاجتماعية دراسة نظرية وتطبيقية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر.

التل، محمود فضيل، ٢٠٠١م، "الثقافة السكانية: السكان والتنمية وتنظيم الأسرة"، دار اليازورني العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

جندلي، عبد الناصر، ٢٠٠٧م، "تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الجوهري وآخرون، محمد، ١٩٩٣م، "المتغيرات الاجتماعية لتعاطي المخدرات"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية- مصر.

الربابعة، أحمد، ١٩٨٤م، "دراسة في نظرية الهجرة"، مكتبة الأستاذ خليل أبو رحمة، عمان-الأردن.

الرفاعي، حسين، ١٩٩٢م، "الآثار الاجتماعية والتربوية والأمنية للمربيات الأجنبيات على الأسرة والمجتمع"، سلسلة اصدارات مجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد العاشر، المكتب التنفيذي، الامارات العربية المتحدة.

رمضان، عمر السعيد، ١٩٧٢م- طبعة (٢٠٠٠م)، "دروس في علم الإجرام"، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.

السمري، عدلي محمود، ٢٠٠٩م، "علم الاجتماع الجنائي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن.

سميران، محمد علي، ٢٠١٤م، "اللجوء السوري وأثره على الأردن"، منشورات جامعة آل البيت، الأردن.

صالح، كمال، ٢٠٠٥م، "التجربة الأردنية في قياس الهجرة الدولية"، صادر عن مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية، عمان-الأردن.

عثامنة، عبد الباسط، ٢٠٠٢م، "الآثار المختلفة للجوء والهجرات القسرية مع التركيز على الحالة الأردنية"، ندوة في مركز دراسة اللاجئين والنازحين والهجرة عن تطور اللجوء والنزوح -خصائص الهجرة وأنماطها الإقليمية، إربد- الأردن.

العيسوي، عبد الرحمن، ٢٠٠٩م، "جريمة السرقة من المنظور النفسي والقانوني، مع دراسة ميدانية حول جريمة السرقة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان.

مارتن، فلب، ردغون، جوناس، ١٩٩٩م، "الهجرة الدولية تحد عالمي"- ترجمة فوزي سهاونة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

الوزني، خالد، ٢٠١٣، دراسة عن: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لازمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ب- الدوريات، الصحف، المواقع الالكترونية:

الزيود، حسين، تقرير: "أزمة اللجوء السوري: ١,٥ مليون لاجئ يثقلون كاهل الأردن اقتصادياً واجتماعيا"، صحيفة الغد الأردنية، ٢٠١٥/١/١،

http://www.alghad.com/articles/845569

تقرير: "ترتيب المحافظات الأردنية في نسب الطلاق"، التقرير الإحصائي السنوي، دائرة قاضي القضاة الأردنية للعام ٢٠١٤، موقع زاد الأردن الإخباري، ٢٠١٥/٢/٢٢

http://www.jordanzad.com/print.php?id=224756

العطيات، فرح، دراسة: "تدفق اللاجئين السوريين يرفع الضغط على خدمات النظام الاقتصادي في الأردن"، صحيفة الغد الأردنية، ٢٠١٥/٣/٢،

http://www.alghad.com/articles/855980

فرانسيس، ألكساندرا، "أزمة اللاجئين في الأردن"، معهد كارنيجي، أمريكا، ٢٠١٥/٩/٢١،

http://www.carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296

الدعمة، محمد، تقرير: "اللجوء السوري في الأردن: ٨٥% يعيشون تحت خط الفقر"، صحيفة الشرق الأوسط اللبنانية، العدد (١٣٥٥٧)، ٢٠١٦/١/١٠،

https://aawsat.com/home/article/540311

الشعراوي، طارق اسماعيل، دراسة: "الوضع العام للأردن في ظل أزمة اللجوء السوري"، ٢٠١٦/٥/٣١، https://barq-rs.com/1768-2

دراسة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، "نسبة انتشار المخدرات في الأردن"، وكالة رم الإخباري الأردنية، ٢٠١٦/١١/٢٥،

http://www.rumonline.net/print.php?id=295189

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "إحصائية جديدة عن عدد اللاجئين السوريين في الأردن- أعداد اللاجين حتى نهاية عام ٢٠١٦"، وكالة "الأناضول" التركية ٢٠١٧/١/١٠.

تقرير إخباري، "احصائيات رسمية: أعداد اللاجئين السوريين والعراقيين في الأردن"، موقع مدار الساعة الإخباري الأردني، ٢٠١٧/٢/١، http://alsaa.net/article-4900

الفارس، إيمان، تقرير: "اللجوء السوري يضغط على قطاع المياه الأردني، صحيفة الغد الأردنية، ٢٠١٧/٤/٢، https://alghad.com/articles/1528552

تقرير: "اللاجئون السوريون في الأردن بعد سنوات...فقر وأمراض ومخاطر"، نتائج دراسة رسمية لمركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، ومقره جامعة اليرموك، موقع الأردن الإخباري، ٢٠١٧/٤/٣، www.jn-news.com

نعمات، نورما، تقرير إخباري: "الأردن: البطالة تجاوزت ١٨ في المائة... وتحولت "مرضاً" مزمناً"، موقع صحيفة "الحياة" اللبنانية ، ٢٠١٧/٧/١٩،

http://www.alhayat.com/article/875650

مؤتمر: "المجتمع المدني وموضوعات اللجوء-أزمة اللجوء السوري"، المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز أطلس للموارد البشرية، عمان- الأردن، ٢٠١٧/٩/١٠، صحيفة الغد الأردنية ٢٠١٧/٩/١١، http://www.alghad.com/articles/1820932

العساف، راشد، "الأردن... قرار صعب ينتظر اللاجئين"، موقع ارفع صوتك الإخباري الأردني، ٢٠١٧/١٠/١١، https://www.irfaasawtak.com/a/396624.html

مقال: "أزمة اللجوء السوري والاستثمار أبرز تحديات الاقتصاد الأردني"، موقع عمون الإخباري الأردني، ٢٠١٨/١/٢٧، https://www.ammonnews.net/article/352681

تقرير: "٦٠ حالة طلاق يومياً في الأردن"، البيانات الرسمية الصادرة عن دائرة قاضي القضاة، صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠١٨/٢/١٢، http://alrai.com/article/10424874

تقرير: "قفزة في معدل التضخم بالأردن خلال الربع الأول من ٢٠١٨"، صحيفة العربي الجديد اللندنية، ٢٠١٨/٤/١٥، https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/4/15

تقرير: "الأردن الأعلى نسبة في الطلاق بالدول العربية"، دراسة لموقع (Stepfeed) الأمريكي، موقع رام الله الإخباري الفلسطيني، ٢٠١٨/٥/٥، https://ramallah.news/post/105100

مؤتمر: "التشغيل والتعليم والإسكان في الأردن: آثار تدفق اللاجئين السوريين"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ومنتدى البحوث الاقتصادية، عمان الأردن، ٢٠١٨/٥/١٣، صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠١٨/٥/١٤، http://www.addustour.com/articles/1011372-291

تقرير: "تزايد الجريمة والبطالة مترابطان-تقارير إحصائية رسمية: إدارة المعلومات الجنائية-مديرية الأمن العام، دائرة الاحصاءات العامة"، موقع رم الإخباري الأردني، ٢٠١٨/٧/١٦،

http://www.rumonline.net/index.php?page=article&id=394690

تصريحات رسمية: "أزمة اللجوء السوري شكلت ضغطاً على القطاع الصحي في الأردن"، وزير الصحة الأردني خلال استقباله للمدير الإقليمي لشرق المتوسط في لمنظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨/٧/١٥، موقع رم الإخباري الأردني، ٢٠١٨/٧/١٦

http://www.rumonline.net/index.php?page=article&id=394675